صرح نتنياهو مراراً وتكراراً بأن بناء المستوطنات يجب أن يتواصل في القدس الشرقية، إذ يستحيل أن تصبح هذه المنطقة جزءاً من أي دولة فلسطينية...

«الإيكونوميست»

حتمية مكافحة الجوع

Jose Manuel Barroso*

PROJECT SYNDICATE

وجود أكثر من مليار جائع في العالم يشكل فضيحة أخلاقية، فكيف وقد أصبحنا في القرن الحادي والعشرين، وبعد أن أرسلنا البشر إلى القمر ذهاباً وإياباً، ورغم ذلك كله مازلنا عاجزين عن إطعام كل إنسان على هذا الكوكب؟

إن عامنا هذا يشهد وفرة من مؤتمرات القمة، حتى بات بوسعنا أن نختار فيما بينها، ولكن القمة العالمية للأمن الغذائي لا تستحق أن تضيع وسط زحام المؤتمرات. إن هذا الاجتماع المقرر انعقاده غداً في روما في الفترة من السادس عشر إلى الثامن عشر من نوفمبر يقدم للعالم الزخم السياسي الذي يحتاج إليه بشِدة حتى يتسنى له التعامل مع ثلاث قضايا مرتبطة ومتشابكة وتحتل أولى المراتب بين أعظم التحديات التي تواجه الإنسانية في عصرنا الحالي: الأمن الغذائي، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ.

إننا مقصرون إجمالاً في الكفاح ضد الجوع في العالم، فأكثر من مليار إنسان على مستوى العالم اليوم لا يجدون الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية اليومية، والوضع في البلدان النامية يزداد سوءاً. وهذا يشكل أولاً وقبل كل شيء فضيحة أخلاقية، فكيف وقد أصبحنا في القرن الحادي والعشرين، وبعد أن أرسلنا البشر إلى القمر ذهاباً وإياباً، ورغم ذلك كله مازلنا عاجزين عن إطعام كل إنسان على هذا الكوكب؟ لابد أن يدرك صناع القرار السياسي فضلاً عن ذلك أن انعدام الأمن الغذائي يرتبط بالتأثيرات المستديمة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية واستمرار تغير المناخ، وأنه يمثل تهديداً للمجتمع العالمي بالكامل.

ولكي نكون منصفين فلابد أن نعترف بأن قادة العالم قد استجابوا لهذا التحدي، ففي إطار قمة مجموعة الثماني الأخيرة التي انعقدت في لاكويلا بإيطاليا، تعهدنا بالالتزام الصارم «بالعمل على النطاق المطلوب وبما يتفق مع الحاجة الملحة إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي»، كما تعهدنا بالإجماع بإنفاق عشرين مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، وهو في الحقيقة التزام كبير، ولكنه قد لا يكون كافياً. فالأمر يتطلب المزيد من الجهد لزيادة الإنتاج الزراعي، وتحرير إمكانات التجارة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، والتعامل مع التأثير المتزايد لتغير المناخ على الزراعة. ولقد استجابت المفوضية الأوروبية أيضاً، فعملت على توفير التمويل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي من خلال عدد من الأدوات. ففي العام الماضي وافق المرفق الغذائي التابع للاتحاد الأوروبي على تخصيص مبلغ إضافي قدره 1.5 مليار دولار لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وسنضخ أربعة مليارات أخرى في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة لتمويل الأنشطة التي من شأنها أن تساعد البلدان في تحسين الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ. إن تخصيص أموال إضافية لمعالجة مشاكل الأمن الغذائي، بين جهود أخرى، لابد أن يشكل واحدة من النتائج الرئيسة لحزمة التمويل التي يدعمها الاتحاد الأوروبي بقوة باعتبارها الحدث الحاسم التالي على جدول أعمال القمة: مؤتمر كوبنهاغن للمناخ في ديسمبر. إن الأنماط المناخية المتغيرة وتزايد شدة ووتيرة الظواهر المناخية القاسية من الأمور التي ستتطلب استثمارات ضخمة إن كنا نريد للمزارعين أن يتأقلموا بنجاح. والأمر المؤكد أن هذه التغيرات توجه أقوى ضرباتها إلى أشد الناس فقراً، ومن المؤسف أن الميول العالمية تحجب عادة قدراً عظيماً من التفاوت الإقليمي. إن صغار المزارعين، وأغلبهم في البلدان النامية، سيتحملون وطأة تغير المناخ، وإن لم نتحرك بالسرعة الكافية، فإن البلدان الأربعين الأكثر فقراً على مستوى العالم، ومعظمها في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى في إفريقيا أو في أميركا اللاتينية، ستخسر بحلول عام 2080 من 10% إلى 20% من قدراتها الأساسية في زراعة الحبوب بسبب الجفاف. ولكن سُبُل مواجهة هذه المشكلة في متناول أيدينا، إننا كثيراً ما نعجز عن فهم تأثير التنوع البيولوجي على النحو الوافي، وهذا يعني أننا لا نقدر الدور الذي يستطيع أن يلعبه هذا العامل في معالجة التحديات العالمية. فكلما كانت أشكال الحياة في محيط بيئي معين أكثر تنوعاً، كان أكثر قوة ومرونة في التعامل مع التغير. وهذا يعني أن التنوع البيولوجي قد يعمل بمنزلة «بوليصة تأمين» طبيعية ضد التغيرات البيئية الفجائية وحاجز أمان يقينا من الخسائر المترتبة على هذه التغيرات (فضلاً عن الآفات والأمراض). إن التنوع البيولوجي يشكل عنصراً أساسياً في إنتاج الغذاء بشكل مستقر وجدير بالثقة على الأمد البعيد، وإن المجاعة التي ضربت إيرلندا في القرن التاسع عشر والتي ضربت إثيوبيا في أواخر القرن العشرين تشكل دليلاً واضحاً على عُرضة المحاصيل غير المتنوعة للمخاطر المترتبة على التغيرات البيئية، والعواقب المأساوية التي قد يتحملها السكان نتيجة لهذا الضعف. والواقع أن تنوع المحاصيل من الممكن أيضاً أن يحقق فوائد بيئية مهمة. فالأصناف التي تتحمل الجفاف والفيضانات ليست قادرة على زيادة الإنتاجية فحسب، بل قد تساهم أيضاً في منع تآكل التربة والتصحر، ففي جنوب غانا على سبيل المثال تمكن المزارعون من الحد من تلف المحاصيل الناجم عن تقلب مستويات هطول الأمطار وذلك من خلال زراعة العديد من الأنواع القادرة على تحمل الجفاف من نفس نوع المحاصيل. فضلاً عن ذلك فقد أسفر تنويع المحاصيل عن الحد من الحاجة إلى المبيدات الحشرية المكلفة والضارة بالبيئة. لذا فأنا على اقتناع تام بضرورة تسليط الضوء على التنوع البيولوجي كوسيلة للتصدي لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، وبالحاجة الملحة إلى توجيه المزيد من الاهتمام الرفيع المستوى بهذا الموضوع. وحين يجتمع الزعماء في روما غداً، فإنني آمل أن نتفق على الأولويات الرئيسة فيما يتصل بمكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي، ومن الأهمية بمكان أن نؤسس مصدراً جديراً بالثقة لتقديم المشورة بشأن الأمن الغذائي للحكومات والمؤسسات الدولية. والحق أننا لابد أن نتناول قضية الأمن الغذائي على نفس النحو الذي تبناه الفريق الحكومي الذي شكلته الأمم المتحدة في التعامل مع قضية تغير المناخ: بإنشاء نظام إنذار مبكر لكوكب الأرض قائم على الحقائق العلمية. ومع بداية فترة رئاستي للمفوضية الأوروبية التي تمتد لخمس سنوات، سأواصل بذل كل ما بوسعي من جهد من أجل تعزيز هذه القضية المهمة. ولكن حتى أفضل وأحدث السياسات ستظل عقيمة إذا تقاعست الحكومات في البلدان المتقدمة عن ترجمة تعهداتها إلى أموال نقدية وإدخال التحسينات على الاستثمار الزراعي في أنحاء العالم المختلفة. لذا فلتكن القمة العالمية للأمن الغذائي بمنزلة الدليل الملموس على التزام كل الحكومات بتحقيق غاية واحدة مشتركة: عالم بلا جوع. وإذا تقاعسنا الآن فلن يرحمنا التاريخ.

* رئيس المفوضية الأوروبية.
«بروجيكت سنديكيت»
بالاتفاق مع «الجريدة»

انهيار عملية السلام ...

The Economist

مع تراجع أميركا عن طلبها بتجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية بشكل كامل في الضفة الغربية، يرى الفلسطينيون الغاضبون عدم إمكان استئناف المحادثات.

بعد خمسة أشهر من زيارة باراك أوباما إلى القاهرة حيث أقنع معظم العالم العربي بأنه سيواجه إسرائيل سعياً لإقامة دولة فلسطينية، عندما أعلن بوضوح اعتماد المساواة في التعاطي مع الطرفين، يبدو أن السياسة الأميركية وصلت إلى طريق مسدود. أصبحت قدرة الرئيس الأميركي على لعب دور الوسيط أضعف من قبل، وبدأت معالم شخصيته الجذابة تتلاشى. من وجهة نظر الفلسطينيين والعرب، فقد استسلمت إدارة أوباما بسهولة لشروط إسرائيل، بعد إعلانها الحازم عن السعي لإرغام الدولة اليهودية على وقف بناء المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية كمؤشر أولي على حسن النية، في محاولة لجمع الإسرائيليين والفلسطينيين على طاولة المفاوضات مجدداً.

نتيجةً لهذه المساعي، يبدو أن الأمل في استئناف المحادثات بين شخصيتي هذه المعركة الأساسيتين قد تبخر. في الواقع، يبدو أنّ أحداً لا يعرف كيفية إطلاق المحادثات مجدداً، وتوحي أجواء المعتدلين من كلا الطرفين بالتشاؤم أكثر من أيّ وقت مضى.

زادت وزيرة الخارجية في إدارة أوباما، هيلاري كلينتون، الأمور سوءاً حين أشادت برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي وعد بـ«تقييد» عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية بدل وقفها بشكل كامل كما طُلب منه في البداية. في السابق، كانت كلينتون قد شدّدت على أن التوقف يعني التوقف الكامل. يجب ألا يحصل أيّ «نموّ عضوي» للمستوطنات القائمة أصلاً، ولا يستثني ذلك المشاريع الجارية، كذلك، لم تستثنِ كلينتون القدس الشرقية بشكل خاص، بما أن الفلسطينيين يعتبرونها عاصمتهم المستقبلية، في حين يعتبرها عدد كبير من الإسرائيليين ملكهم وحدهم. وكانت كلينتون قد انتقدت إسرائيل نقداً لاذعاً بسبب تدمير منازل الفلسطينيين في الجزء الشرقي من المدينة، ولكن ها هي في إسرائيل، في 31 أكتوبر، تغيّر نبرتها، ويبدو أنها رضخت لرفض نتنياهو تنفيذ المطالب الأميركية الأولى، وها هي تهنئ رئيس الوزراء على عرضه «غير المسبوق» ببناء المستوطنات بوتيرة أبطأ من العادة.

يعتبر نتنياهو أن «الاستعداد لتبني سياسة تقيّد نمو المستوطنات القائمة» يشكل تنازلاً بحد ذاته. نتيجة لذلك، لن يبدأ الإسرائيليون ببناء مستوطنات جديدة، ولن يتملّكوا أراضي فلسطينية أخرى لتوسيع الاستيطان. لكنه أكد ضرورة استكمال الاستيطان بعد الحصول مسبقاً على تفويض بتدمير 3 آلاف منزل تقريباً. لقد صرح نتنياهو مراراً وتكراراً بأن بناء المستوطنات يجب أن يتواصل في القدس الشرقية، إذ يستحيل أن تصبح هذه المنطقة جزءاً من أي دولة فلسطينية.

سرعان ما تراجعت كلينتون بشكل غريب عن مواقفها في محاولة منها لإقناع الفلسطينيين باستئناف المحادثات، فأكدت لهم أنها لاتزال تعتبر جميع المستوطنات «غير مشروعة»، لكن يبدو أنها لن تنال مرادها، فقد اجتاحت الصحافة الفلسطينية والعربية موجة من النقد القاسي في هذا المجال، واستنتج الجميع أن أوباما استسلم لإرادة الإسرائيليين بعد أن تراجعت شعبيته في إسرائيل، وفقاً لبعض استطلاعات الرأي الإسرائيلية، إلى مستوى متدنٍّ جداً يصل إلى 4%.

في المقابل، عبّر محمود عباس، رئيس حركة فتح ورئيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، عن خيبته الشديدة، مشدداً على استحالة استئناف المحادثات قبل تجميد عملية بناء المستوطنات بشكل كامل.

تعرض عباس لسخرية الفلسطينيين بشكل عام لأنه وضع آمالاً كبيرة على الإدارة الأميركية الجديدة، وقد سخرت منه حركة «حماس» تحديداً (وهي الحركة الإسلامية التي تسيطر على قطاع غزّة، الجزء الأصغر من المنطقتين الرئيستين اللتين ستشكلان الدولة الفلسطينية المستقبلية) لأنه فكر للحظة بأن أوباما سيغير السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

في الشهر الماضي، دعا عباس لإجراء انتخابات عامة ورئاسية في 24 يناير. لكن مع نتائج استطلاعات الرأي التي تؤكد انهيار شعبيته، صرّح عبّاس في الخامس من نوفمبر أنه لن يترشح لولاية جديدة. في المقابل، أفادت حركة «حماس» أنها سترفض في جميع الأحوال المشاركة في استطلاعات الرأي. ويبدو أن عباس أُجبر على الاعتراف بانهيار سلطته، وقدرته على مواجهة الإسرائيليين على طاولة المفاوضات في حال استئنافها.

عدا عن ذلك، حتى لو انطلقت المحادثات مجدداً، لا يمكن الالتزام بأي اتفاق من دون موافقة حركة «حماس» التي فازت بالانتخابات الفلسطينية الأخيرة عام 2006، ولاتزال تتمتع بقوة كافية لمنع أي اتفاق يتم بمعزل عنها. ولاتزال المماطلة سيدة الموقف في المناقشات الحاصلة بين الطرفين المتناحرين برعاية مصر منذ أكثر من سنة، من دون التوصل إلى أي نتيجة.

في المقابل، يعيش نتنياهو أفضل أيامه. لا يكاد الوزراء اليمينيون والمتدينون الذين يشكلون أغلبية الأعضاء في حكومته الائتلافية يصدقون مدى حظه الجيد، إذ يتمتع رئيس الوزراء بدرجة عالية من الاحترام في أوساط الشعب الإسرائيلي، ولاتزال أعمال بناء المستوطنات جارية على قدم وساق في عدد كبير من المستوطنات. فيبدو نتنياهو إذن بصورة البطل الذي خرج سالماً من صدام مع رئيس أميركي عدائي.

يواجه أوباما النقد من الإسرائيليين والأميركيين اليساريين أنفسهم لأنه طالب نتنياهو بأمور يعرف استحالة تلبيتها، ويرى البعض ضرورة أن يسافر الرئيس نفسه إلى إسرائيل لمخاطبة الشعب الإسرائيلي مباشرةً وفرض خطة خاصة به تغيّر قواعد اللعبة. ولكن يبدو أنّ أحداً لا يعرف طبيعة هذه الخطة، ولا سيما واشنطن.

يبدو نتنياهو في صورة البطل الذي خرج سالماً من صدام مع رئيس أميركي عدائي

الصدام السعودي - اليمني: حرب صغيرة أم مشكلة كبيرة؟

Simon Henderson *- Washington Institute

قد تولّد الأزمة في اليمن آثاراً خطيرة على الأمن في الخليج، فاليمن هو أكثر البلدان كثافةً بالسكان في شبه الجزيرة العربية وأفقرها، فضلاً عن أنه أفقر دولة عربية عموماً بحسب ما يشير الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

قد يتحول التوتر السائد منذ فترة طويلة بين الحكومة اليمنية وقبيلة متمردة تعيش في إحدى المناطق الحدودية البعيدة إلى أزمة إقليمية خطيرة، في ظل صدور تقارير إعلامية تشير إلى أن هذا التوتر يطغى عليه طابع حرب بالنيابة بين السعودية وإيران. فقد حذر وزير الخارجية الإيرانية منوشهر متكي في 10 نوفمبر من التدخل الأجنبي، ملمحاً بوضوح إلى السعودية، في المقابل، قد يصبح اليمن، الذي يشكّل مسبقاً ملاذاً لعناصر «القاعدة»، دولةً فاشلةً، لذلك يبدو خوض هذا التحدي بمنزلة اختبار مبكر لمدى كفاءة جيل جديد من القياديين السعوديين.

هجوم الحكومة العسكري

بدأ هذا القتال الجاري منذ أغسطس الماضي، حين شنّت حكومة صنعاء هجوماً، سمته «عملية الأرض المحروقة»، ضد المقاتلين الحوثيين الذين كانوا يحاصرون الطرقات الجبلية شمال غرب البلاد، بالقرب من الحدود مع السعودية. اعتبرت صنعاء هذه الأفعال بمنزلة انتهاك لهدنة تم التوصل إليها العام الفائت، لكن قتال المتمردين لم يكن سهلاً، فقد وقع بعض الجنود التابعين للحكومة في الأسر، وأظهر شريط مصور خاص بالمتمردين آلية يمنية مصفحة مدمرة، فضلاً عن ذلك، فر لاجئون كثر من المنطقة، وكان من بين الضحايا مدنيون.

من جهتهم، يقول الحوثيون، الذين يستمدون اسمهم من عائلة زعيمهم، إنهم يريدون سلطة حكم ذاتي محلي متنامية ودوراً أكبر لمذهبهم الإسلامي الزيدي الشيعي والذي يُعتبر من المذاهب المعتدلة عموماً. هذه الجماعة على صلة وثيقة بالسكان المحليين من السنّة، الذين يشكلون الأغلبية. يُشار إلى أن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح هو بدوره من الزيديين. قبل أن ينشب القتال الأخير، ما كانت التحليلات بشأن انقسام سُنّي شيعي والتي غالباً ما تفيد في فهم ما يجري في أجزاء أخرى في الشرق الأوسط، لتنطبق على اليمن، ومع ذلك، قد يتحوّل القتال في شمال اليمن اليوم إلى حرب بالنيابة حيث تدعم إيران (الشيعية) المتمردين الحوثيين وترد السعودية (السُنّية) عبر تقديم الدعم للرئيس صالح.

بدأ القتال بين الحوثيين والقوات الحكومية منذ 2004- 2005، واستمر حتى بعد مقتل زعيم المتمردين حسين الحوثي، واندلع المزيد من المعارك في عام 2007، لكن القائد الجديد عبدالملك الحوثي، وهو شقيق حسين الحوثي، قبل بوقف لإطلاق النار، ومن ثم تجددت الصدامات في مطلع عام 2008 قبل أن يتمكن دبلوماسيون قطريون من التوصل إلى هدنة.

على الرغم من افتقار الجنود الحوثيين الطائرات والآليات المدرّعة، فإنهم يتفوقون استراتيجياً في المواجهة نظراً إلى عددهم الكبير والتدريبات التي خضعوا لها فضلاً عن مهارتهم في استخدام الألغام. هذا وتظهر المواقع الالكترونية التابعة للحوثيين تجمعات ذات حضور كثيف، فضلاً عن مقاطع لتدريبات نظامية تذكّر بأنشطة «حزب الله» في لبنان، وما يعزز مزاعم حكومة صنعاء بضلوع إيراني الشعارات التي يعرضها أحد المواقع الإلكترونية الحوثية: «الله أكبر، والموت لأميركا، والموت لإسرائيل، واللعنة على اليهود، والنصر للإسلام». تعكس مثل هذه اللهجة بالتالي أهدافاً تتخطى بكثير مجرد السعي إلى سلطة ذاتية محلية.

من جهة أخرى، نفّذت القوات الجوية السعودية في الرابع من نوفمبر ضربات جوية بواسطة مقاتلات «إف15-» و«تورنيدو» المخصصة للهجوم الأرضي ضد المتمرّدين، الذين، حسبما ذكرت الرياض، عبروا الحدود إلى داخل السعودية وقتلوا سعوديين عدة. في المقابل، نفت السعودية واليمن ما تناقلته التقارير الإعلامية عن أن الطائرات السعودية ضربت أهدافاً داخل اليمن. من ثم تحطّمت مقاتلة يمنية في 8 نوفمبر، وهي حادثة عزاها مسؤولون في صنعاء إلى مشاكل فنية بينما ادعى المتمردون أنها عملية إسقاط ناجحة بواسطة نيران مضادة للطائرات. أما القصة الرائجة التي تتحدث عن ضلوع إيراني محتمل فيعود تاريخها إلى أواخر أكتوبر، حين استولى اليمن على سفينة إيرانية محمّلة بأسلحة من بينها أسلحة مضادة للدبابات، وما يؤكد هذا التآمر الشريط المصوّر الأحدث الوارد على أحد المواقع الإلكترونية التابعة للحوثيين والذي يظهر جندياً محتجزاً من القوات الخاصة السعودية، وأسلحة ومركبات سعودية تم الاستيلاء عليها، وما يبدو كطائرة سعودية تلقي قنابلها على مواقع للمتمرّدين في الجبال.

تورط إقليمي

قد تولّد الأزمة في اليمن آثاراً خطيرة على الأمن في الخليج، فاليمن هو أكثر البلدان كثافةً بالسكان في شبه الجزيرة العربية وأفقرها، فضلاً عن أنه أفقر دولة عربية عموماً بحسب ما يشير الناتج المحلي الإجمالي للفرد. تقع القارة الإفريقية على بعد 29 كيلومتراً فقط من اليمن، عبر مضيق باب المندب الذي ينتقل عبره أكثر من ثلاثة ملايين برميل من النفط يومياً باتجاه أوروبا. إلى ذلك، تقع دولة الصومال الفاشلة في الجهة المقابلة من خليج عدن، الذي يشهد أعمال قرصنة في الفترة الراهنة وحيث شن تنظيم «القاعدة» هجوماً في عام 2002 على إحدى ناقلات النفط. يُذكَر أن والد أسامة بن لادن أيضاً من اليمن الذي، بحسب مسؤولين في صنعاء، لايزال يشكّل ملاذاً لآلاف المقاتلين من «القاعدة». على الرغم من أن البلاد قائمة منذ مئات السنين بشكل أو بآخر، فإن تاريخ اليمن بتركيبته الحالية يعود إلى عام 1990 فحسب، حين اتحد شماله وجنوبه. لقد أخمدت الحكومة في عام 1994 حركة تمرد قام بها جنوبيون يطالبون بالاستقلال، لكن الاستياء من هيمنة الحكومة في صنعاء لايزال مستمراً.

تورط السعودية

يشير تاريخ السعودية إلى أنها تتوخى الحذر لناحية التدخل في الشؤون اليمنية، فخلال الحرب الأهلية اليمنية في ستينيات القرن العشرين، دعم السعوديون القوات الملكية، في حين وقفت مصر إلى جانب القوات الجمهورية التي انتصرت في النهاية، مستخدمةً أسلحة كيماوية، وبعد عقود، حين أيد الرئيس صالح اجتياح صدام حسين في عام 1990 للكويت، طردت المملكة مئات الآلاف من اليمنيين، الذين شكلوا حتى ذلك التاريخ جزءاً أساسياً من القوة العاملة لديها. كذلك لم تسلم الحدود بين البلدين من النزاع، إذ زعم اليمنيون في السابق أحقيتهم في المناطق الجنوبية في المملكة. على الرغم من أن تلك المسألة حُلت اليوم على ما يبدو، لكن الرياض تسيء في بعض الأحيان معاملة السكّان المحليين، الذين ينتمي معظمهم إلى المذهبين الزيدي (كما هي حال اليمنيين عبر الحدود) والإسماعيلي. هذا وتعتمد الشرطة الدينية السُنية في السعودية سياسة تمييزية ضد كلتا المجموعتين، ويُذكَر أن السلطات السعودية فقدت سيطرتها لفترة وجيزة في مطلع عام 2001 على عاصمة المنطقة نجران بعد أن قمعت الشرطة الدينية المجموعات المحلية.

في المقابل، تعهّد مجلس الوزراء السعودي، خلال الأزمة الراهنة، بـ«عدم التساهل مع الدخلاء»، في إشارة واضحة منه إلى المتمردين الحوثيين. وفي خطوة ملفتة، فوّض الملك عبدالله إدارة هذه المهمة إلى الجيل التالي من الأمراء. في هذا الإطار، زار الأمير خالد بن سلطان، مساعد وزير الدفاع وابن ولي العهد الأمير سلطان، الجنود عند الحدود في 8 نوفمبر وأعلن «منطقة قتال» تمتد لمسافة عشرة كيلومترات داخل الأراضي السعودية، ومن الشخصيات الأخرى البارزة في هذا المجال الأمير محمّد بن نايف، رئيس دائرة مكافحة الإرهاب، الذي نجا في أواخر أغسطس حين أقدم مقاتل من «القاعدة» قادم من اليمن على تفجير نفسه خلال محاولة استسلامه المفترضة. شارك أيضاً في هذه المهمّة ابن عبدالله الأمير مشعل بن عبدالله الذي عُيّن حاكماً لمنطقة نجران في وقت سابق من هذا العام، والأمير مشعل بن متعب الذي حلّ محل والده كوزير للحكومة المحلية الأسبوع الماضي.

لكن المشكلة أن المملكة تجد نفسها مُجبرة على السماح للحجاج اليمنيين بزيارة مدينة مكة خلال موسم الحج الحالي، على الرغم من التوتر السائد على الحدود. وقد أبلغ الأمير مشعل بن عبدالله المسؤولين في 8 نوفمبر بإبقاء الحدود مفتوحة.

السياسة الأميركية

يساهم التوتر الحدودي بالنسبة إلى واشنطن في تعقيد العلاقة المضطربة مسبقاً بين البلدين، فمنذ أن فجر تنظيم «القاعدة» في عام 2000 مدمّرة «يو إس إس كول» في ميناء عدن، بدا للولايات المتحدة أن اليمن لم يتخذ ما يكفي من الإجراءات الصارمة ضد مقاتلي «القاعدة». حتى أن اليمن عمد غالباً إلى إطلاق سراح بعض السجناء من المقاتلين وسمح للبعض الآخر بالهروب على ما يبدو. من شأن هذا السيناريو عرقلة مساعي الإدارة الرامية إلى إغلاق معتقل خليج غوانتنامو، حيث يشكّل اليمنيون أكبر المجموعات الوطنية المتبقية فيه. في المقابل، فشلت حتى الآن المحاولات الأميركية لإقناع الرئيس صالح بالسماح لهؤلاء المعتقلين بالانضمام إلى برامج لإعادة التأهيل في السعودية، لأن واشنطن لا تثق بقدرة اليمن على رعاية المعتقلين بشكل كاف.

من جهة أخرى، نجحت واشنطن بالتعاون مع صنعاء في التخطيط لعملية نقل ما تبقى من أفراد المجتمع اليهودي في اليمن، الذي استهدفه الحوثيون و«القاعدة».

من جانب آخر، اعتبرت وزارة الخارجية أن الصراع بين الحوثيين والحكومة المركزية اليمنية لن يُحل بالوسائل العسكرية. لكن المسؤولين اليمنيين يحذّرون من جهتهم سراً بأن أمن دولتهم مُهدد إن لم تُزوّد صنعاء بالإمدادات العسكرية أو يُفسَح لها المجال لمواصلة حملتها العسكرية. أمّا على الجبهة الدبلوماسية، تأمل صنعاء تسوية علاقاتها مع إيران بينما تطلب حالياً من الرجال الحوثيين المسلّحين، الذين يتراوح عددهم ما بين ستة آلاف وسبعة آلاف، التخلّي عن مراكزهم العسكرية. تخشى صنعاء أن يستهدف الحوثيون، بتشجيع من طهران، المصالح الأميركية والسعودية في جانبها من شبه الجزيرة العربية. في النهاية، سيتبين لنا إن كانت هذه الهواجس في محلها خلال أشهر الشتاء المقبلة، التي تعتبر أفضل فترة للقتال في جبال اليمن، بخلاف كثير من المناطق في بقية دول العالم.

*أستاذ في «معهد بيكر» ومدير برنامج سياسة الخليج والطاقة في «معهد واشنطن».

نجحت واشنطن بالتعاون مع صنعاء في التخطيط لعملية نقل ما تبقى من أفراد المجتمع اليهودي في اليمن الذي استهدفه الحوثيون و«القاعدة»

المسؤولون اليمنيون يحذّرون في السر من أن أمن دولتهم مُهدد إن لم تُزوّد صنعاء بالإمدادات العسكرية أو يُفسَح لها المجال لمواصلة حملتها العسكرية